الاتحاد الدولي لعمال النقل

ورقة العمل الرئيسية للـITF

الرؤية العالمية للأجور الآمنة والطرق الآمنة والنقل البري المستدام

يونيو 2023

الاتحاد الدولي
لعمال النقل

الرؤية العالمية للأجور الآمنة والطرق الآمنة والنقل البري المستدام

أزمة على طرقنا

يواجه عمال النقل البري حول العالم ضغوطات عمل شديدة بسبب ممارسات العطاءات منخفضة التكاليف، والجداول الزمنية غير المعقولة، وانخفاض معدلات الأجور. تنشأ هذه الضغوط مع الشركات في قمة سلاسل التوريد (الشركات العميلة أو "أصحاب العمل الاقتصاديين") ونموذج العمل القائم على الاعتماد المفرط على التعاقد من الباطن ومستوى المنافسة الذي يتجاوز الظلم ليكون مدمراً بكل معنى الكلمة. والنتيجة هي اضطرار السائقين العمل لساعات طويلة للغاية، والقيادة وهم مرهقون، والإسراع في القيادة، وتحميل مركباتهم بشكل زائد، وعدم الإنفاق الكافي على الصيانة ليتمكنوا من تغطية نفقاتهم. وهذا يجعل الطرق خطرة على الجميع.

في كل عام، يُقتل حوالي 1.3 مليون شخص، ويتعرض حوالي 50 مليون شخص للإصابة في حوادث المرور، وتتحمل المركبات التجارية مسؤولية 10 إلى 22 في المئة من جميع الحوادث، على الرغم من أنها تشكل جزءاً صغيراً من جميع المركبات على الطريق.[1] ويموت سنوياً ما يقارب 600 شخص في حوادث الشاحنات في جنوب إفريقيا[2]، وحوالي 1000 شخص في كوريا الجنوبية[3]، وأكثر من 5000 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

دون وجود معايير عادلة وإنفاذ قوي، غالباً ما يصبح العمال المهاجرون الضعفاء الذين يتم استغلالهم من خلال معدلات أجور أقل أهدافاً لهجمات كراهية الأجانب الشرسة من قِبل سائقين آخرين خوفاً من الفقر وفقدان سبل عيشهم. يتم تحريض العمال ضد بعضهم بعضاً، بينما يتجنب المساءلة أولئك المستقرون في القمة، وهم المسؤولون فعلياً عن خلق بيئة تنافسية خطرة.

بعد التعرض للضغط من الأعلى بسبب ضغوط أصحاب العمل الاقتصاديين متعددي الجنسيات ومن الأسفل من شركات التغذية السفلية التي تحقق أرباحها بوسائل غير قانونية واستغلالية، يضطر المسؤولون المحتملون عن تشغيل النقل إلى خوض منافسة شديدة وينتهي بهم الأمر إلى التقليل من التكاليف الاجتماعية والبيئية وإلا تتم تنحيتهم من الصناعة.

يواجه العديد من السائقين، خاصةً هؤلاء الذين يشترون مركباتهم ويكونون مسؤولين عنها، ديوناً مرهقة تضيف ضغطاً آخر على الحياة الأسرية والشخصية، وقد أدت هذه الظروف متدنية المستوى إلى ارتفاع معدلات التخلي عن السائقين والنقص في عددهم في العديد من البلدان، ومع ذلك لا تزال الأجور منخفضة من الناحية الهيكلية. وتعني الظروف غير المستدامة أن النساء العاملات على وجه الخصوص تواجهن صعوبة في الدخول إلى السوق والبقاء فيه، في حين أن العمال الشباب كثيراً ما يتجنبون مهنة القيادة التجارية تماماً.

[1] منظمة العمل الدولية، عام 2019. المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمل اللائق والسلامة على الطرق في قطاع النقل، 1.
[2] شركة إدارة مرور الطريق. "حوادث قاتلة للشاحنات والحافلات في جنوب إفريقيا"، مارس 2023.
[3] KoRoad TAAS Database.
[4] الإدارة الأمريكية الفيدرالية لسلامة الناقلات الآلية

تحقيق قطاع نقل بري عادل وآمن ومستدام أمر ممكن

لا ينبغي أن يستمر الأمر على هذا النحو.

إن تحقيق عالم يكون فيه السفر براً آمناً، حيث يتم توصيل السلع والإمدادات الأساسية من قبل عمال يتمتعون بظروف لائقة وآمنة، وحيث تتعاون الشركات مع العمال من أجل تحسين جودة الخدمات وتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، هو أمر ممكن.

في مثل هذا العالم، يتمتع السائقون بمعايير وحقوق عادلة ومتساوية وآمنة بصرف النظر عن أشكال التوظيف الخاصة والجنسية والنوع، وبالتالي يتخلصون من المنافسة الخطيرة، وتكون جميع الجهات الفاعلة في سلاسل التوريد (بما في ذلك النقل، والشحن والشركات العميلة) مسؤولة عن الامتثال للمعايير وإنفاذها، وتقوم الحكومات بدور فاعل في التشريع من أجل العدالة، ويتم الاعتراف بالدور المركزي للنقابات في هذه العمليات ودعمه.

في مثل هذا العالم، تنجذب النساء العاملات والعمال الشباب إلى الصناعة لما تقدمه من مزايا بما في ذلك التدريب والأجور الجيدة والتوازن بين العمل والحياة. تضمن مثل هذه المزايا إمداداً وافراً من السائقين المهرة القادرين على تقاسم الطلب المرتفع على خدمات الطرق.

تحقيق قطاع نقل بري عادل وآمن ومستدام أمر ممكن؛ حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال أجور آمنة على مستوى العالم.

لماذا نحتاج إلى حملة عالمية للأجور الآمنة

يستحق كل عامل العودة إلى المنزل آمناً في نهاية يوم العمل، ولكن للأسف، يكون خطر عدم العودة إلى المنزل في النقل البري مرتفعاً للغاية. تمثل حوادث المرور على الطرق الآن السبب الرئيسي الثامن للوفاة على مستوى العالم. هناك عدد غير متناسب من الحوادث المميتة التي تشمل المركبات التجارية. بالنسبة لعمال النقل البري، الذين يكون مكان عملهم هو الطريق السريع، فإن الخطر كبير، ليس فقط لأنهم يقضون في كثير من الأحيان ما يزيد عن 60 أو 70 ساعة في الأسبوع على الطريق، ولكن بسبب حجم ووزن المركبات التجارية التي يشغلونها. غالباً ما ينتج عن الحوادث التي تشمل المركبات الثقيلة إصابات قاتلة، وذلك لا يعرض العمال فقط للخطر ولكن أيضاً جميع مستخدمي الطريق.

ويساهم الإجهاد البدني والذهني الذي يتعرض له السائقون بسبب ظروف عملهم بشكل كبير في مخاطر الصحة والسلامة؛ حيث توصلت الأبحاث إلى أن ساعات العمل الطويلة لسائقي الشاحنات تؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وخطر الإصابة بالسكتة الدماغيّة.[5] كما أظهرت الأبحاث أيضاً أن السائقين يقللون طواعيةً من وقت العمل إذا حصلوا على أجر كافٍ لإطعام أسرهم ودفع الفواتير وتقاضوا أجراً مقابل وقت عدم القيادة (مثل وقت التحميل/التفريغ وأوقات الانتظار عند المعابر الحدودية ووقت الانتظار أثناء حركة المرور).[6]

أثبتت الأدلة من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكوريا أن الأجور العادلة للسائقين تؤدي إلى قلة نسبة الحوادث، وتحسين سلامة الطرق، وهي أمر ضروري لجعل الصناعة أكثر استدامةً.[7] وجدت دراسات مختلفة أن زيادة الأجر بنسبة واحد في المئة يمكن أن يقلل من حوادث اصطدام الشاحنات بنسبة 1 إلى 3 في المئة.[8] وأثبتت دراسات أخرى العلاقة بين سلاسل التعاقد من الباطن الطويلة وحوادث الطرق، وأظهرت أن تطبيق معايير الأجور على الشركات الموجودة في قمة هذه السلاسل يساعد في تقليل التعاقد من الباطن.[9]

من الواضح تماماً أن الأجور الآمنة تعني حياة آمنة للجميع، لكن هذا لن يحدث بالنوايا الحسنة وحدها.

---

[5] تاكاهيكو كودو ومايكل بيلزر، 2020. "ساعات العمل المفرطة وارتفاع ضغط الدم: أدلة من بيانات استطلاع رأي NIOSH". مجلة *Safety Science*، العدد 129

[6] مايكل بيلزر وستانلي سيدو، 2018. "لماذا يعمل سائقو الشاحنات لمسافات وساعات طويلة للغاية؟" *استعراض العلاقات الاقتصادية وعلاقات العمل*، 29(1)، 59-79

[7] للاطلاع على قائمة غير نهائية لهذا البحث، اطلع على الملحق 1 الذي يتناول "المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمل اللائق والسلامة على الطرق في قطاع النقل".

[8] مايكل بيلزر، ودانيل آ رودريجيز، وستانلي سيدو، 2002. "الإنفاق من أجل السلامة: تحليل اقتصادي لتأثير الأجور على سلامة سائقي الشاحنات". الإدارة الفدرالية لسلامة ناقلات السيارات، واشنطن دي سي؛ دانييل آ رودريحيز وآخرون، 2003، "آثار أجور وظروف عمل سائقي الشاحنات على سلامة الطرق السريعة: دراسة حالة"، سجل أبحاث النقل، وسياسة الشحن، والاقتصادات والخدمات اللوجستية، والنقل بالشاحنات (1833)، 95-110 دانيل آ رودريجيز، وفيليبي تارغا، ومايكل بيلزر، 2006. "دفع الحوافز وسلامة سائقي الشاحنات: دراسة حالة"، استعراض علاقات العمل الصناعية 59(2)، 205-225.

[9] KOTI، 2022، نظام الأجور الآمنة: تحليل الأداء ومقاييس التحسين. بتكليف من وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في جمهورية كوريا [الكورية]؛ جوانجون لي وتايسونج كيم، 2017. دراسة حول تأثير بيئة عمل النقل بالشاحنات الكوريّة على الحوادث المرورية [الكورية].

ما هي "الأجور الآمنة"؟

إن دفع "أجر آمن" للسائق يعني أن يتقاضى أجراً عادلاً عن جميع أوقات العمل، ويمكنه كسب ما يكفي من المال للقيادة بشكل آمن وإنجاز عمله، وقضاء وقت كاف في المنزل، والاعتناء بعائلته. إذا كان السائق يمتلك سيارته الخاصة، فيجب حساب الأجر الآمن بحيث يضمن قدرته على تغطية تكاليف شرائها وصيانتها وتشغيلها. ويسمى هذا "استرداد التكلفة".

يجب أن يكون مشغلو النقل أيضاً قادرين على استرداد تكاليفهم مع الالتزام بمعايير عادلة وآمنة لسائقيهم. بمعنى آخر، يجب أن يكون سعر النقل البري عادلاً، ويعكس جميع التكاليف الاجتماعية.

يشير مصطلح "نظام الأجور الآمنة" إلى إطار تنظيمي قانوني تُحدد من خلاله المعايير الدنيا للأجور وظروف العمل المرتبطة بها بهدف إنهاء الضغوط المترتبة على السائقين والتي تجعلهم ينخرطون في سلوكيات خطيرة على الطرق. والأهم من ذلك، تلزم أنظمة الأجور الآمنة بشكل قانوني الشركات في قمة سلاسل توريد النقل البري على ضمان الامتثال لهذه المعايير.

والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها أنظمة الأجور الآمنة هي:

1- معايير عادلة ومتساوية **لجميع** السائقين بصرف النظر عن أشكال التوظيف (أو أي اختلافات أخرى مثل الجنسية أو النوع).
2- المفاوضة الملزمة قانوناً بين أصحاب المصالح المتعددين لوضع المعايير.
3- خضوع جميع أطراف سلسلة التوريد، وخاصةً الشركات في قمة السلسلة، للمساءلة.
4- الحرص على قوة المراقبة والإنفاذ.
5- تشارك النقابات في عملية وضع ومراقبة وإنفاذ المعايير من البداية إلى النهاية.

تحويل السلطة من رأس المال إلى العمال عبر الأجور الآمنة

سواء أكانت مضمنة في الاتفاقيات مع مشغلي النقل والعملاء، أم في الأنظمة التشريعية القانونية، فإن الأجور الآمنة تعني حياة آمنة من خلال تحسين الأجور والظروف وتقليل الضغوط التي تؤدي إلى القيادة بشكل خطير.

ومع ذلك، تكمن الأهمية الأكبر للأجور الآمنة في أنها أساس بناء تضامن العمال وقوتهم واستخدام هذه القوة في إعادة تشكيل صناعة النقل البري. يجمع النضال من أجل الأجور الآمنة العمال من مختلف الشركات، في ظل أشكال مختلفة من التوظيف ومن جنسيات مختلفة، والذين يُجبرون في ظروف أخرى على التنافس مع بعضهم بعضاً، للنضال معاً من أجل معايير متساوية وصناعة عادلة وآمنة ومستدامة، وبناء القوة من الأسفل.

توفر أنظمة واتفاقيات الأجور الآمنة هيكلاً للتفاوض مع الشركات في قمة سلاسل التوريد لإشراك النقابات العمالية في عملية وضع ومراقبة وإنفاذ المعايير، وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه القوة، وخلق الأساس للتنظيم بشكل أوسع. ويمكن مشاهدة نجاح هذه الإستراتيجية بالفعل في دول مثل كوريا الجنوبية، وأستراليا، والبرازيل، وكندا.

متحدون في نضالنا

نحن نفوز بالفعل في نضالنا من أجل الأجور الآمنة!

منذ أن أدخلت الولاية الأسترالية نيو ساوث ويلز نظام الأجور الآمنة كجزء من إطار عمل العلاقات الصناعية الخاص بها في عام 1979، ناضل العمال والنقابات حول العالم من أجل الأجور الآمنة وتمكنوا من الفوز بها. وتوجد أنظمة الأجور الآمنة أو الأنظمة المشابهة الآن في أستراليا، والبرازيل، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية (خاصةً في اقتصاد الأعمال الحرة)، وقد نجح نظام الأجور الآمنة محدود المدة في كوريا الجنوبية بين عامي 2020 و2022، ويناضل العمال الآن لإعادة إدخال تطبيق وجعله دائماً.

على مستوى العالم، اجتمعت نقابات النقل البري تحت مظلة الـITF للفوز بمبادئ الأجور الآمنة في منظمة العمل الدولية، وتم الآن تضمين مبادئ مهمة تدعو إلى آليات لحساب معايير الأجور المستدامة وإنفاذها على جميع الأطراف الفاعلة في سلسلة التوريد في المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمل اللائق والسلامة على الطرق في قطاع النقل، التي تم التفاوض والاتفاق عليها من قبل ممثلي النقابات والحكومات وأصحاب العمل في عام 2019.

توفر المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية لنقابات النقل البري في جميع أنحاء العالم إطار عمل من أجل الضغط على الحكومات والأطراف الفاعلة في سلسلة التوريد لتحقيق تشريعات واتفاقيات الأجور الآمنة، ويمكن استخدام المبادئ التوجيهية كأداة تنظيمية وتثقيفية، ولإطلاع الأعضاء على حقوقهم.

تنمية الصناعة وزيادة الدعم العام

يتزايد إجماع الصناعة والجمهور على أهمية تشريعات الأجور الآمنة في البلدان حول العالم. على سبيل المثال:

- في نيوزيلندا، خلص بحث بتكليف من الحكومة في عام 2021 إلى الاعتراف بالصلة بين السلامة والأجور ومشكلة ضغوط سلسلة التوريد على عمال النقل البري.[10] وقد أنشئت لجنة ثلاثية لتنفيذ ما أوصى به هذا التقرير، بما في ذلك تحديد معايير الأجور العادلة، وساعات العمل الآمنة، والعمل اللائق، ووضع التشريعات اللازمة. وتحظى الأجور الآمنة بدعم هيئة النقل في نيوزيلندا؛ اتحاد صناعة النقل الرئيسي في الدولة

- في كوريا الجنوبية، وقعت رابطات قطاع الشاحنات الرئيسية الثلاثة على اتفاقيات مع قسم تضامن شاحنات النقل في نقابة عمال النقل والخدمات العامة الكورية (KPTU-TruckSol)، تدعو بشكل مشترك إلى الحفاظ على نظام دائم وواسع النطاق للأجور الآمنة. وأظهر استطلاع للرأي العام أجري في نهاية عام 2022 أن 74% من الكوريين يؤيدون استمرار الأجور الآمنة[11]

- في أستراليا، يُدعم نظام الأجور الآمنة المعمول به في ولاية نيو ساوث ويلز منذ عام 1979 على نطاق واسع من قبل الصناعة والسياسيين من جميع جوانب الطيف السياسي؛ ففي أغسطس 2022، طالبت شركات النقل البري العميلة الكبرى، بما في ذلك سلاسل متاجر Woolworths and Coles وشركات المنصات مثل أوبر (Uber) ودورداش (DoorDash) ومشغلو النقل الرئيسيين والنقابات الصناعية ونقابة عمال النقل ((TWU، باتخاذ إجراء من أجل الإصلاح القانوني لتأسيس هيئة تشريعية وطنية مخولة بوضع وإنفاذ معايير آمنة وعادلة لعمال النقل البري في كل من عمليات النقل التقليدية واقتصاد العمل الحر[12]

اشترك في الحملة العالمية للأجور الآمنة

"نموذج العمل التنافسي في قطاع النقل البري قاصر ويؤدي فعلياً إلى خسارة الأرواح".

المشكلة العالمية تتطلب حلّاً عالمياً. يجب أن نزيد الزخم الذي تحقق بالفعل وأن نواصل زيادة الوعي بأزمة النقل البري. يجب أن نتحدث بصوت واحد، وأن ننظم التحالفات في الصناعة، وأن نناضل من أجل تحقيق الأجور الآمنة في السياقات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

لهذا السبب يطالب الـITF جميع نقابات النقل البري بالانضمام إلى النضال العالمي من أجل الأجور الآمنة والحياة الآمنة.

انضموا إلى حملة الأجور الآمنة بدعم المطالب التالية:

نظم أجور آمنة: إنشاء أنظمة جديدة و/أو تعزيز الأنظمة الحالية لوضع معايير عادلة وآمنة للأجور وظروف العمل، ويجب أن تشرك هذه الأنظمة جميع أطراف سلاسل التوريد، بما في ذلك الشركات العميلة، وأن تغطي جميع عمال النقل البري بصرف النظر عن أشكال التوظيف والجنسيّة والنوع.

- **سعر عادل للنقل:** ضمان حصول جميع عمال النقل البري على أجورهم بشكل عادل عن جميع أوقات العمل، واستعادة مشغلي النقل والعمال الذين يمتلكون مركباتهم الخاصة لتكاليفهم دون الحاجة إلى التقتير في الصرف على أمور السلامة

[10] WorkSafe نيوزيلندا، 2021. "إدارة المخاطر المتعلقة بالمركبات الناجمة عن ضغوط سلسلة التوريد" https://www.worksafe.govt.nz/research/managing/.

[11] https://mobile.newsis.com/view.html?ar_id=NISX20221209_0002117586

[12] https://www.twu.com.au/press/major-transport-roundtable-backs-reform-to-set-industry-standards/

- **تعزيز الشفافية:** ضمان إمكانية حصول جميع عمال النقل البري على عقود عمل و/أو عقود خدمات مكتوبة توضّح بالتفصيل الأجور العادلة والآمنة وظروف العمل

- **الامتثال الفعال ومعالجة الانتهاكات:** ضمان المراقبة والإنفاذ المناسبين للمعايير، بما في ذلك الأحكام الجزائية، الملزمة لجميع أطراف سلسلة التوريد (الشركات العميلة، ومشغلي النقل، والعمال في جميع أشكال التوظيف وما إلى ذلك) وضمان تمكين جميع عمال النقل البري من اتخاذ إجراءات فاعلة لتسوية النزاعات، والتي تغطي وتلزم جميع أطراف سلسلة التوريد

- **الحقوق النقابية:** الاعتراف بالدور الحيوي الذي لعبته النقابات العمالية الديمقراطية في زيادة السلامة والاستدامة في سلاسل توريد النقل البري، وضمان إمكانية حصول جميع عمال النقل البري على التمثيل من قبل النقابات العمالية الديمقراطية وتسهيل دور النقابات العمالية في تثقيف العمال ومراقبتهم وتحسين الصحة والسلامة لديهم

- **المعايير العالمية:** تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز العمل اللائق والسلامة على الطرق

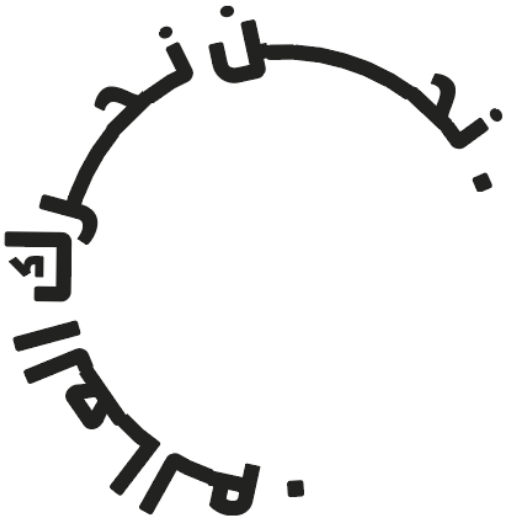
نحن نستحق الأفضل